﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ ۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿٣٩﴾﴾ [الأحزاب: 38 - 39]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَيْنِ لِما قَبْلَهُما:

الانتقالُ من بيانِ رفعِ الحرجِ العامِّ إلى رفعِ الحرجِ الخاصِّ

لمّا نفتِ الآيةُ السّابقةُ الحرجَ عنِ المؤمنين في شأن الزّواجِ من أزواجِ أدعيائِهم، وكان ذلك بعد تزويجِ رسولِ الله ﷺ لمطلّقةِ زيدٍ رضي الله عنه، فكان رفعُ الحرجِ عامًّا في المؤمنين جميعًا، ناسبَ أن يُخصَّ رسولُ الله ﷺ بنوعٍ من رفعِ الحرجِ وهو فيما فرضَه الله تعالى له، وهذا في المتقدِّم ذِكْرُه وفي سائرِ التّشريعات، وذلك على سبيل التّكريم والتّشريفِ، فيكونُ قد نفَى الحرجَ عنه مرّتين، إحداهما بالاندراجِ في العمومِ، والأخرى بالخُصوص[1]، فهو انتقالٌ من رفع الحرجِ العامِّ، إلى رفع الحرجِ الخاصِّ، لبيانِ أنَّ ذلك هو سنَّتُه سبحانه في السّابقين ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ تأكيدًا على أنّهم عليهم السلام لم يَصدروا في أفعالِهم إلّا عن وحيٍ منَ الله لا يكتمونَه، بل يبلّغونَه مهما كان وقعُه على النّاس؛ لأنّهم لا يخشون في دين الله أحدًا سِواه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿فَرَضَ﴾: (فرض) أصلٌ يدلُّ على تأثيرٍ في شيءٍ من حزٍّ أو غيرِه، فالفرضُ: الحزُّ في الشّيء[2]، وقطعُ الشّيء الصّلبِ والتّأثيرُ فيه، كفرض الحديدِ، وفرضِ الزّندِ والقوسِ، والفَرْضُ كالإيجاب،

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 484.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فرض).

لكنَّ الإيجابَ يُقال اعتبارًا بوقوعِه وثباتِه، والفرضُ بقطعِ الحُكم فيه، قال تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾ [النور: 1][1]، ومعنى قوله تعالى: ﴿فِيمَا فَرَضَ ٱللَّـهُ لَهُۥ﴾ أي: قسمَ له وقدَّر[2].

2) ﴿سُنَّةَ﴾: (سنّ) أصلٌ يدلُّ على جريان الشّيء واطِّرادِه في سهولة، والأصلُ فيه قولُهم: سننتُ الماءَ على وجهي أسنُّه سنًّا، إذا أرسلتُه إرسالًا، والسُّنّة: السّيرةُ[3] والطّريقة؛ وسُنَّةُ النّبيّ: طريقتُه التي كان يتحرّاها، وسُنَّةُ الله تعالى: قد تقالُ لطريقةِ حكمتِه، وطريقةِ طاعتِه[4]، نحو قولِه تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّـهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفتح: 23]، وقولِه تعالى: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ [فاطر: 43]، ومعنى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ﴾ أي: عادةُ الله في الأنبياء المتقدّمين أن ينالوا ما أحلَّ الله لهم[5].

3) ﴿خَلَوْا۟﴾: (خلو) أصلٌ يدلُّ على تعرّي الشّيء منَ الشّيء، يُقال: هو خِلْوٌ من كذا، إذا كان عِرْوًا منه، وخلتِ الدّار وغيرُها تخلو، والخَلِيُّ: الخالي من الغمِّ، وامرأةٌ خليةٌ: كنايةٌ عنِ الطّلاق؛ لأنَّها إذا طُلّقت فقد خلت عن بعلها[6]، وخلا بمعنى: مضى، "وكلُّ ما في القرآن منَ التّركيب فهو من (خلا) بمعنى مضى"[7]، و﴿ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾: هم النّبيّون[8] السّابقون الذين مضَوا.

4) ﴿مَّقْدُورًا﴾: (قدر) أصلٌ يدلُّ على مبلغ الشّيء وكُنهه ونهايته، فالقدر: مبلغُ كلِّ شيءٍ، يُقال: قدرُه كذا، أي: مبلغُه، وكذلك القدرُ، وقَدَرْتُ الشَّيْءَ أَقْدِرُهُ وأَقْدُرُهُ مِنَ التَّقْدِيرِ، وقَدَّرْتُهُ أُقَدِّرُهُ، والقَدْرُ: قَضاءُ الله تَعالَى الأَشْياءَ عَلى مَبالِغِها ونِهاياتِها الَّتي أرادَها لَها، وهوَ القَدَرُ أيْضًا[9]، وتَقْديرُ الله على وجهين: أحدُهما: بالحُكم منه أن يكونَ كذ ا أو لا يكون كذا، إمّا على سبيل الوجوب، وإمّا على سبيل الإمكان، وعلى ذلك قولُه:

(1) الراغب، المفردات: (فرض).
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 105.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (سن).
(4) الراغب، المفردات: (سنن).
(5) ابن جزيّ، التسهيل: 2/ 153.
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (خلو).
(7) جبل، المعجم الاشتقاقي: (خلو).
(8) ابن الجوزي، زاد المسير: 3/ 469.
(9) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قدر).

﴿قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ۝٣﴾ [الطلاق: 3]، والثّاني: بإعطاء القُدْرَةِ عليه، كقوله تعالى: ﴿فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ ۝٢٣﴾ [المرسلات: 23]، تنبيهًا أنّ كلّ ما يحكمُ به فهو محمودٌ في حكمِه[1]، ومعنى ﴿وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورٗا﴾ أي: قضاءً مقضيًّا[2].

5) ﴿يُبَلِّغُونَ﴾: (بلغ) أصلٌ يدلُّ على الوُصولِ إلى الشَّيْءِ، تَقولُ بَلَغْتُ المَكانَ، إذا وصَلْتَ إلَيْهِ، وقد تُسمّى المشارفةُ بلوغًا بحقِّ المقاربة، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٖ﴾ [الطلاق: 2][3]، والبُلوغ والبَلاغ: الانتهاءُ إلى أقصى المقصد والمنتهى، مكانًا كان أو زمانًا، أو أمرًا منَ الأمورِ المقدّرة[4]، ومعنى ﴿يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ﴾ أي: يوصلونَها إلى من أُرسِلوا إليهم من أممهم أو غيرِهم.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الحرجُ مرفوعٌ عن سيّد الخلقِ، وأمرُ الله ماضٍ في الخلْقِ

تُبيِّن الآيتان الكريمتان أنَّه ليس على النّبيِّ حرجٌ فيما أحلَّ الله له من نكاحِ امرأةِ مَن تبنّاه بعد فراقِه إياها، ثم بيّنَ أنَّ الرّسول ﷺ ليس بدعًا في الرّسلِ فيما أباح له؛ فقال: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۖ﴾ أي: إنَّ الله سنَّ بك أيّها الرّسول سنّةَ أسلافِك منَ الأنبياء الذين مضَوا من قبلُ فيما أباح لهم. ﴿وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورٗا﴾ أي وكان أمرُ الله الذي يقدّرُه كائنًا لا محالةَ وواقعًا لا محيدَ عنه، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن[5]، وهؤلاء الرّسلُ كان من شأنِهم تبليغُ الرّسالات، وعدمُ خشيةِ أحدٍ إلّا الله تعالى، وكذلك شأنُ النّبيِّ ﷺ، في أنَّه مُبلّغٌ لرسالة الله، لا يخشى أحدًا سواه، ثم خُتمت الآيةُ الثّانية بقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا﴾،

(1) الراغب، المفردات: (قدر).
(2) ابن الجوزي، زاد المسير: 3/ 469.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بلغ).
(4) الراغب، المفردات: (بلغ).
(5) المراغي، تفسير المراغي: 22/ 16.

أي: ناصرًا ومعينًا، وكافيًا عبادَه كلَّ ما يخافونَه، وحافظًا لأعمال خلْقِه، ومحاسِبًا لهم عليها[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

علّةُ فصلِ الآية:

قولُه سبحانه: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾ استئنافٌ ابتدائيٌّ جيء به ليحقّقَ أكثرَ من غرض؛ ففيه زيادةُ بيانِ مساواة النّبيّ ﷺ للأمّة في إباحة تزوّجِ مُطلّقةِ دعيِّه، وبيانُ أنَّ ذلك لا يُخلُّ بصفة النّبوّةِ؛ لأنَّ تناولَ المباحاتِ من سنّةِ الأنبياء، كما قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَـٰلِحًا﴾ [المؤمنون: 51]، وأنَّ النّبيَّ ﷺ إذا رامَ الانتفاعَ بمباحٍ لِمَيْلِ نفسِه إليه، ينبغي له أن يتناولَه، لئلّا يجاهدَ نفسَه فيما لم يُؤمر بمجاهدة النّفس فيه؛ لأنَّ الأليقَ به أن يستبقيَ عزيمتَه ومجاهدتَه لدفعِ ما أُمر بتجنّبِه، وفي هذا الاستئناف أيضًا ابتداءٌ لنقض أقوالِ المنافقين: إنَّ النّبيّ ﷺ تزوَّج امرأةَ ابنِه[2] فتحقّقَ بهذه الجملة الاستئنافيّةِ أكثرُ من غرض، ولأهمّية هذه الأغراضِ المتحقَّقةِ كان الاستئنافُ.

مجاهدةُ النَّفسِ في الملمّاتِ خيرٌ من مُجاهدتِها في المباحاتِ

نكتةُ النَّفي بأداة ﴿مَّا﴾:

جاء التَّعبيرُ بأداة ﴿مَّا﴾ النّافيةِ للدّلالةِ على نفي عموم الحرجِ عنه ﷺ، فيدخلُ فيه كلُّ ما من شأنِه أن يُحدثَ حرجًا في النَّفسِ، أو في نفوسِ الآخرين.

فائدةُ ذكرِ ﴿كَانَ﴾:

جاء ذكرُ فعلِ ﴿كَانَ﴾ بعد أداة النّفي لإفادة المبالغةِ في انتفاء الحُكم، فإنَّ ذكرَها "أقوى دلالةً على انتفاءِ الحُكم؛ لأنَّ فعلَ كان لدلالتِه على الكونِ، أي الوجودُ يقتضي نفيَه انتفاءَ

استغراقُ كلِّ أسبابِ الحرجِ أولى من نفْيِ بعضِها

(1) صديق خان، فتح البيان: 11/ 100، والقاسمي، محاسن التأويل: 22/ 16.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 40.

الكونِ الخاصِّ برمّتِه"[1]، وهذا أرسخُ في تسليةِ النَّبيِّ ﷺ، وأقوى في العمومِ والشُّمول، بحيث يجمعُ كلَّ ما من شأنِه أن يُثيرَ في النّفوس ثائرةَ الرّيبةِ.

نكتةُ تقديمِ المُسنَد على المسندِ إليه:

جاء تقديمُ خبر ﴿كَانَ﴾ على اسمها في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ﴾؛ لإفادة التّخصيص، فإن قيل: وأيُّ تخصيصٍ له ﷺ في ذلك، والأمّةُ كلُّها يشملُها هذا الحكمُ؛ إذ لا حرجَ على أحد مطلقًا في أن يأتيَ ما أحلَّه اللّه وأباحه؟ والجوابُ: أنَّ فائدةَ التّخصيص بنفي الحرجِ عنه في هذا، هو دفعُ ما قد يُتوهّمُ في حقِّه من أنّه لعلوِّ منزلتِه، قد لا يفعلُ المباحاتِ، ويُشدّدُ على نفسه فيها كما يُشاهدُ بعضُ أشراف النّاس يتنزّه عن أشياءَ يفعلُها غيرُه، وانظرْ إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ [الفرقان: 7]، وقولِه ﷺ: «لَكِنّي أصومُ وأُفْطِرُ، وأُصَلّي وأرْقُدُ، وأتَزَوَّجُ النِّساءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتي فَلَيْسَ مِنّي»[2].

أكثرُ ما يُحرجُ أهلَ الباطل تواضعُ أهلِ الحقِّ في معاملة النّاس

دلالةُ استعمالِ حرفِ الاستعلاءِ:

استُعمل حرفُ الاستعلاء في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ﴾ للدّلالة على تمكُّن نفْيِ كينونةِ وجودِ أدنَى حرجٍ واقعٍ على النّبيّ ﷺ، فإنَّ المعنى هنا رفعُ الحظرِ رفعًا متمكّنًا لا إثباتُه، أي: ما صحَّ وما استقامَ في الحكمة أن يكونَ عليه حرجٌ فيما أباحَه اللّه له ﷻ وقدّره عليه، فالمنفيُّ هو "الصّحةُ واللّياقةُ، وهذا المبنَى شائعٌ في الاستعمال فصار حقيقةً عُرفيّةً"[3].

رفعُ الحرجِ عنِ المُكمَّل ليس كرفعِه عن غيرِهم

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 27.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 3/ 300، والحديث في صحيح البخاري، رقم (5063).
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 15/ 361.

وجهُ إيثارِ لفظِ ﴿ٱلنَّبِيّ﴾ على الرّسول:

يُلحظُ في غالب استعمالِ لفظِ النّبيّ التّكليفُ الخاصُّ وفي لفظِ الرّسول التّبليغُ العامُّ

آثر النّظمُ الكريمُ استعمالَ لفظِ النّبيّ دون الرّسولِ في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ﴾؛ وذلك لأنَّ السّياقَ هو سياقُ تشريعِ أمرٍ للنّبيِّ ﷺ، وهو كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: 1]، وقولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: 161] وقولِه تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: 67]؛ فيُلاحظُ في هذه الآيات أنَّ المشتركَ بينها هو كونُها تتحدّثُ عنِ الجانبِ العمليِّ، من حيث ما يَنبغي عليه فعلُه وما لا ينبغي، ويأتي في سياقِ تشريعِ أمرٍ خاصٍّ به ﷺ، كقولِه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ٱلَّـٰتِىٓ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب: 50] فهذا شأنٌ خاصٌّ به ﷺ، وليس للأمّة تقليدُه.

بينما يؤثرُ استعمالُ وصف الرّسول في شأنِ التّبليغ والإنذارِ كما في قوله سبحانه: ﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: 67]، وقولِه سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: 7] وقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: 59] ونحوِها منَ الآيات المناظرةِ.

معنَى تعريفِ لفظِ ﴿ٱلنَّبِيّ﴾:

(أل) في ﴿ٱلنَّبِيّ﴾ للعهدِ، والمرادُ نبيُّنا محمّدٌ ﷺ، لكونِ السّياق خاصًّا به، واللّحاقُ أكّدَ ذلك بقوله: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ﴾.

معنَى ﴿مِنْ﴾ ونكتةُ تنكيرِ ﴿حَرَجٍ﴾:

كـلُّ حـرجٍ عن سـيّـدِ الـخـلـقِ مرفوعٌ

استعملَ النّظمُ الكريمُ حرفَ ﴿مِنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنْ حَرَجٍ﴾ لتأكيد النّفي، أي نفْيِ أيِّ حرجٍ، فالمرادُ به العمومُ الذي هو مستفادٌ من تنكيرِ لفظ ﴿حَرَجٍ﴾ في سياق النّفي، والمرادُ نفيُ كلِّ ما يصحُّ

أن يتناولَه لفظُ الحرج عنه ﷺ في التّلبُّس بما أباحَه اللّه له، ويدخلُ الزّواجُ بالسّيدةِ زينبَ مُطلّقةِ زيدٍ رضي الله عنه دخولًا أوّليًّا.

نكتةُ استعمالِ حرفِ الظّرفيّةِ:

استُعملَ حرفُ الظرفيّة في قوله تعالى: ﴿فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾ لبيانِ استغراقِ رفعِ الحرجِ عن كلِّ المفروضات دون استثناءٍ.

نكتةُ استعمالِ (ما) الموصولةِ:

نفيُ رفعِ الحرج عن عمومِ المفروضاتِ

(ما) في قوله تعالى: ﴿فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾ اسمٌ موصولٌ دالٌّ على عمومِ ما فرَضَه اللّه لرسولِه وقدَّرَه عليه وأباحَه له، ويدخلُ فيه دخولًا أوّليًّا "ما أحلَّه اللّه لهم من أمر النّكاح وغيرِه، أي: إنّ اللّه سنَّ بك أيّها الرّسولُ سنّةَ أسلافك منَ الأنبياء الذين مضَوا من قبلُ، فيما أباح لهم منَ الزّوجاتِ والسّراري"[1].

دلالةُ القيدِ ﴿فِيمَا﴾:

الجارُّ والمجرورُ في قوله تعالى: ﴿فِيمَا فَرَضَ﴾ قيدٌ لتوكيدِ موضعِ رفعِ الحرج، وهو كونُه ﴿فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾، ولا يُرفع الحرجُ إلّا في المفروضات.

فائدةُ إيثارِ استعمالِ كلمةِ ﴿فَرَضَ﴾:

كثرةُ المعاني المتّسقةِ أولَى في الاستعمالِ من لفظٍ ذي دلالةٍ واحدةٍ

استُعمل الفعلُ ﴿فَرَضَ﴾ ليشملَ الاحتمالاتِ الدّلاليَّةَ التي يُبنى عليها المعنى، فإن قيل: المرادُ بالفرض الإيجابُ، فمحتملٌ، وإن قيل: التّقديرُ، فمحتملٌ، وإن قيل: الإذنُ وعدمُ الحظر فمحتملٌ، وهذه المعاني مجتمعةً لا تؤدّيها كلمةُ (حكَم) وغيرِها منَ الألفاظِ القريبة، ومن ثمَّ يظهرُ لنا أنَّ استعمالَ لفظِ الفرض هو الأنسبُ لكونه الأدلَّ والأشملَ.

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 23/ 33.

فائدةُ إسنادِ فعلِ ﴿فَرَضَ﴾ إلى الذّات العليَّةِ:

تحذيرُ المنافقين وتسليةُ سيِّدِ المُرسَلين

أُسند فعلُ ﴿فَرَضَ﴾ إلى الاسم الجليل ﴿ٱللَّهُ﴾؛ مع العلم أنَّه ﷻ هو الذي فرض الأمرَ لنبيِّه ﷺ، وذلك للتّحذيرِ والتّنبيه أن يمسَّ أحدٌ رسولَ الله ﷺ بأدنى كلمةٍ فيما فرضَ الله له، فإذا علمَ العبادُ أنَّ الأمرَ لله وحدَه؛ فإنَّ لمزَ النّبيِّ يتضاعفُ، والإثمَ يعظمُ، مع الإيماءِ إلى تسليةِ النّبيّ ﷺ.

نكتةُ استعمالِ حرفِ اللّام:

عُدّي فعلُ ﴿فَرَضَ﴾ باللّام دون (على) ليدلَّ على الإذنِ له ﷺ، وعدمِ الحظر، فمعنى: ﴿فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾ قدّره، إذ أذنَه بفعْلِه[1]، وأنَّ هذا الفرضَ له لا عليه.

غرضُ حذفِ مفعولِ ﴿فَرَضَ﴾:

حُذف مفعولُ ﴿فَرَضَ﴾ للعلمِ به بحُكمِ السّياق، فالكلامُ عن زواجه ﷺ بالسّيدةِ زينبَ ﵂، مع إفادة العموم، أي: كلُّ ما أباحه وليس الزّواجَ فقط.

علّةُ فصلِ الجملةِ عنِ السّابق:

سُنَّةُ اللهِ في النّبيّين عدالةٌ باقيةٌ إلى يومِ الدّين

فُصِل قولُه تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ﴾ عمّا قبله، إمّا باعتبار هذه الجملة مؤكّدةً لما قبلَها من نفي الحرج[2]، أي: رُفع عنه الحرجُ كما رُفع عمّن قبله، أو هي تعليلٌ لها للسّابقة، أي: رفعَ عنه الحرجَ؛ لأنَّ هذه هي سنّةُ الله تعالى في السّابقين منَ النّبيّين، فتكونُ مستأنفةً استئنافًا بيانيًّا، كأنّه قيل: لماذا رُفع الحرج؛ فقيل: لأنَّ هذه سنّةُ ربِّ العالمين في أنبيائه، وهو ما يدلُّ على العدالةِ الإلهيّةِ في التّشريع للرّسل، كأنَّه قيل: ارضوا بما كان للسّابقين، ولا تكونوا كمن رفعَ الصّوتَ فلحقه الغضبُ.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 40.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 105.

نكتةُ اختيارِ لفظِ ﴿سُنَّةَ﴾:

جاء استعمالُ لفظِ السّنّة في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ أي: طريقتُه التي رسمَها لأنبيائِه وكلَّفهم بانتهاجِها، لبيانِ أنَّ فيها عنصرَ الثّباتِ والدّيمومةِ، والوضوحِ والانكشافِ.

إعرابُ ﴿سُنَّةَ﴾ ودلالتُها:

تُوكِّدُ أنَّ المفروضَ سنّةٌ وأنّ التزامَها واجبٌ

نُصب لفظُ ﴿سُنَّةَ﴾ في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾، إمّا على المصدر، وفائدتُه: تأكيدُ الجملة المنفيّةِ قبلَه، والتّقديرُ: (سنَّ الله ذلك سُنّةً)، وإمّا لكونِه اسمًا وُضِع موضعَ المصدر، وإمّا على جعله منصوبًا بفعل (جعل) مقدّرًا، وإمّا على أنَّه منصوبٌ على الإغراء، أي: فعليه سنّةُ الله[1]، وهي أوجهٌ تجتمعُ في معنى التّوكيدِ والإلزامِ.

نكتةُ إظهارِ لفظِ الجلالة:

إنباتُ الوعيدِ في قلوبِ المُرجفين كتربيةِ المهابةِ في نفوسِ الصّالحين

آثر النّظمُ الكريمُ إظهارَ اسمِ الجلالة الذي جاء مضافًا إليه في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾، ولم يقل: (سنّته في الذين خلوا)، وذلك لإدخال الوعيدِ والتّرهيبِ في قلوب المُرجفين الذين يُشغّبون على ما سنّه الله تعالى لأنبيائه، والمهابةِ في قلوب المؤمنين.

دلالةُ استعمالِ حرفِ الظّرفيّة:

استُعمل حرفُ الظّرفيّةِ في قوله تعالى: ﴿فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾ للظّرفيّةِ المجازيّةِ، أي: سنّةُ الله تعالى الثّابتةُ والمستقرّةُ في الذين خلوا من قبلُ.

بلاغةُ استعمالِ الموصول:

من انتقص نبيًّا كمن انتقصَ سائرَ النّبيّين

المرادُ بالاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾ الأنبياءُ السّابقون، وقد زاده بيانًا قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ﴾، فعبّر عنهم بالاسمِ الموصول للتّنبيه على ما تضمّنتْه جملةُ صلةِ

(1) السمين، الدر المصون: 9/ 127، والشوكاني، فتح القدير: 4/ 328.

الموصول من كونِهم قد خلَوا ومضت سنّتُه تعالى فيهم على النّحو الذي كان في شأنِه ﷺ ممّا رآه النّاس، فلم يكن بدعًا منَ الرُّسل، وليعلمَ النّاسُ أنَّ هذه هي سنّةُ الله تعالى في بقيَّة النّبيّين، فمن غمزَ في أحدهم فقد غمزَ في كلِّهم.

بلاغةُ استعمالِ مُفردةِ ﴿خَلَوْاْ﴾:

أبلغُ المفرداتِ ما جمعتْ إلى المعنَى المرادِ المعانيَ الإشاريّةَ

دلَّ فعلُ ﴿خَلَوْاْ﴾ على معنى تركِ الشَّيءِ خاليًا بعدَ الذّهاب، فخلوُّ الزّمان والمكان منَ الأنبياءِ هو ذهابُهم وعدمُ بقاء أحدٍ من جنسِهم، ولمّا كان ذهابُ الأنبياء وموتُهم يُحدثُ فراغًا لا يملؤُه إلّا نبيٌّ كان استعمالُ هذا اللّفظ هو الأنسبَ، ففيه إشارةٌ إلى أنَّ النّبيّ ﷺ سيذهبُ كما ذهبوا ويَخلو الزّمانُ والمكان منه، وهذا الاستعمالُ واضحٌ في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْۚ﴾ [آل عمران: 144]، فعلى المؤمنين أن يَنتبهوا لِما يصدرُ عنهم في شأنِه في الأيّام الباقيةِ، فهو تنبيهٌ وتحذيرٌ.

فائدةُ تقييدِ فعلِ ﴿خَلَوْاْ﴾ بـ﴿مِن قَبْلُۚ﴾:

الرّدُّ الضِّمنيُّ على المُسيئين من أهل الكتاب

جاء تقييدُ فعلِ ﴿خَلَوْاْ﴾ بقيدِ ﴿مِن قَبْلُۚ﴾ مع أنَّ الفعل دالٌّ على المُضي وجاء بصيغة الماضي، ونكتةُ ذلك أنَّ القيدَ يُنبِّهنا على أنَّ ما قبْلَ النّبيِّ ﷺ هو زمانٌ معتبرٌ كما أنَّ ما بعدَه كذلك، فلا فرقَ بين الزّمانَين، ومن حاول أن ينتقصَ من أحدِ الزّمانين فهو منتقصٌ منَ الزَّمان الآخر، ففيه ردٌّ ضمنيٌّ على اليهود الذين ظاهروا المنافقين في التَّشغيب على مسألة زواجِه ﷺ منَ السّيدة زينبَ، على معنى أنّه كان أولى بهم إذن أن يَنسبوا العيبَ إلى أنبيائِهم الذين خلَوا فـ " كأنّه أراد أن يكونَ أنبياءُ بني إسرائيلَ عليهم السلام أولى مُرادًا بهذا، تبكيتًا للمبّسي أتباعهم، فأدخل الجارَّ فقال: ﴿مِن قَبْلُۚ﴾ أي منَ الأنبياء الأقدمين في إباحة التّوسيع في النّكاح لهم، وهو تكذيبٌ لليهود الذين أنكروا ذلك، وإظهارٌ لتلبيسِهم[1].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 361.

توجيهُ المتشابهِ اللّفظيِّ:

سـنَّـةُ الـلـه في النّبيّين واحـدةٌ لا تـخـتـلـفُ ولا تَتخَلّفُ

جاءت جملةُ ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُۖ﴾ في هذه الآية في سياق بيانِ أنَّ النِّكاح سنّةٌ في النَّبيين على العُموم، وفي قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الأحزاب: 62] في سياق الحديثِ عنِ المُنافقين والشّاكين الَّذين في قُلوبهم مرضٌ والمرجفين في المَدينَة على العموم، وقولِه تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفتح: 23]، في سياق الحديثِ عن نصْرَة الله لأنبيائه، والعمومُ في النُّصْرَة أبلغُ مِنْهُ في النِّكاح والقَتْل، والجامعُ بين هذه الآيات الإلماحُ إلى أنَّ سنّةَ الله تعالى في جميع الأنبياء واحدةٌ، لا تختلفُ ولا تتخلّفُ، وأنَّ ما كان لهم كان لنبيِّنا ﷺ، فالجملةُ في بيان وحدةِ الرّسالة.

نوعُ الواو في الفاصلة:

الـجـمـلـةُ إمّـا اعـــتراضٌ أو تذييلٌ

الواوُ في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ إمّا أن نجعلَها اعتراضيَّةً، أو تذييليّةً، وذلك بحسب ما بعدَها ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ﴾، فإن جعلناها صفةً للموصول ﴿ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُۖ﴾ فالجملةُ اعتراضيةٌ، وإن كان الاسم الموصولُ مستأنفًا فالجملةُ تذييلٌ، والواوُ عطفٌ على الجملة المستأنفةِ السّابقةِ فلها حُكمُها[1].

فائدةُ ذكرِ فعلِ (كان):

ذُكر فعلُ (كان) في الفاصلة ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ وهو بمعنى (لم يزل)[2]؛ لإفادة تأكيدِ وقوعِ أمر الله كما قدّره سبحانه، وهو دالٌّ على الاستمرار.

دلالةُ إضافةِ لفظِ ﴿أَمْرُ﴾ إلى اسم الجلالة:

الأمرُ واحدُ الأمور، والمرادُ به الأمرُ القدريُّ وهو إمّا مصدرٌ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 41.

(2) الزركشي، البرهان: 4/ 125، والسيوطي، الإتقان: 2/ 256.

والمرادُ به أنّ اتّباعَه والعملَ بموجبه لازمٌ مقضيٌّ في نفسِه، أو هو كالمقضي في لزوم اتّباعِه، أو أنَّه اسمٌ والمعنى: كان مرادُه ذا قدرٍ أو عن قدرٍ[1]، وأُضيف ﴿أَمْرُ﴾ إلى الاسمِ الجليل؛ للتّعليل إذا كانتِ الإضافةُ بمعنى (من)، أو للاختصاصِ إذا كانتِ الإضافة بمعنى اللّام، وكلاهما صحيحٌ مقبولٌ، وآثرَ اختيارَ لفظِ الجلالةِ لتوريثِ الهيبةِ في قلوب العباد.

ما كان لله ومِنَ الله فهو موجبٌ للإذعان لاجتماع التّعليلِ والاختصاصِ

إيثارُ لفظِ ﴿قَدَرًا﴾ مادّةً وصيغةً:

القَدَرُ بفتح الدّال: إيجادُ الأشياء على صفةٍ مقصودةٍ وهو مشتقٌّ منَ القَدْر بسكون الدّال وهو الكمّيةُ المحدّدةُ المضبوطةُ[2]، أو هو تعلّقُ الإرادةِ بالأشياءِ في أوقاتِها، وهو تفصيلُ قضائه السّابق في إيجادها في الموادِّ الجزئيّةِ المُسمّاةِ بلوحِ المحوِ والإثْبات[3]، أي: أنَّ القضاء هو الإرادةُ الأزليّةُ المتعلّقةُ بالأشياء على ما هي عليه، والقَدَرُ عبارةٌ عن إيجادِه إيّاها على تقديرٍ مخصوصٍ مُعيّنٍ[4].

أمرُ الله تعالى قدرٌ قائمٌ لا يتخلّفُ

وقد يُطلقُ القدَر على الشّيء الذي تعلّق به القدرُ وهو المقدورُ كما في هذه الآية، فالمعنى: وكان أمرُ الله مقدّرًا على حكمةٍ أرادها الله تعالى من ذلك الأمر، فالله لمّا أمرَ رسولَه ﷺ بتزوج زينبَ التي فارقها زيدٌ كان عالمًا بأنَّ ذلك لائقٌ برسوله ﷺ كما قدَّر لأسلافِه منَ الأنبياء[5]، فاختيارُ هذا اللّفظ لإفادةِ التّسليمِ المطلقِ لقدرِ الله تعالى.

نكتةُ التّوكيدِ بالوصفِ:

قولُه ﴿مَّقْدُورًا﴾ صفةٌ لـ ﴿قَدَرًا﴾ وهي أيضًا مؤكِّدةٌ لـ ﴿قَدَرًا﴾ كما يقال: ظلٌّ ظليلٌ وليلٌ أَلْيَلُ في قصد التّأكيدِ، وفسّر بعضُهم القدرَ

توكيدُ الموصوفِ بالصِّفات قوّةٌ للمقصودِ بالمعنى

(1) الخفاجي، حاشية الشهاب: 7/ 174.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 42.
(3) الخفاجي، حاشية الشهاب: 7/ 174.
(4) الخفاجي، حاشية الشهاب: 7/ 174.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 42.

هنا بالقضاء فقال: معنى ﴿قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ أي: قضاءً مقضيًّا، ففسّر القدرَ بالقضاء تنبيهًا عَلَى أن كلًّا منهما يُستعملُ بمعنى الآخر[1].

فنُّ بديعِ الجِناسِ:

بين الموصوفِ ﴿قَدَرًا﴾ والصّفةِ ﴿مَّقْدُورًا﴾ جناسٌ ناقصٌ، فهو يجمعُ بين جمالِ الصّوتِ، وقوّةِ الأداء، وبهاءِ المعنى، وتأكيدِ الموصوف بصفتِه بالمعنَى والمبنَى.

توجيهُ اختلافِ الفاصلةِ بين الآيتَين:

أمرُ الله مقدورٌ مفعولٌ لا محالةَ

اختلفت فاصلةُ الآية السّابقة التي جاءت بجملةِ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾، عن فاصلة هذه الآيةِ التي جاءت بجملة: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾؛ فجاءتِ الأولى في القضاء، والثّانية في القدَر، ثم فُرّق بين القضاء والقدر بأنَّ القضاء ما كان مقصودًا في الأصل، والقدرَ ما يكون تابعًا له.

ثمّ لمّا قال تعالى: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ قال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ أي تزويجُنا زينبَ إيّاك كان مقصودًا متبوعًا مقضيًّا مُراعى، ولمّا قال: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾ قال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ أي كان ذلك حُكمًا تبعيًّا[2].

نكتةُ الوصفِ بالاسم الموصول:

تبليغُ رسالاتِ اللهِ تعالى لا يتنافى مع الاستمتاعِ بالمباحات

قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ﴾ صفةٌ للاسمِ الموصول: ﴿ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ﴾، وقد آثرَ النّظمُ استعمالَ الاسمِ الموصولِ للتّنبيه على ما تضمنتْه جملةُ الصّلةِ من تفصيلاتٍ مهمّةٍ، فجيء بالاسم الموصول لبيانِ أنَّ هؤلاء الأنبياءَ الذين سنَّ الله فيهم تلك السّنّةَ، فتزوّجوا وأخذوا بالمُتعِ الحلالِ، همُ الذين يبلّغون رسالاتِ الله

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 15/ 370.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 25/ 170.

تعالى، ففيه دفعٌ للحرجِ عنهم، ببيان صفاتِهم التي هم عليها، وهذا أبلغُ ما يكونُ عليه الحالُ، فالاسمُ الموصول بمثابة التّعليلِ للمتقدِّم ذكرُه، وأولى الأعاريبِ أن يكون قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ﴾ صفةً، ويصحُّ معه أن يكون بدلًا، وهو صحيحٌ صناعةً، بعيدٌ دلالةً؛ لأنَّ المقصودَ هو بيانُ جريانِ السّنّة فيهم مع كونِهم يبلّغون رسالاتِ اللّه، والبدلُ يقلقُ هذا المعنَى، وقيل خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: همُ الذين، ففيها معنَى الوصف، أو نصْبًا على المدح بإضمار (أمدح) أو (أعني)[1].

بلاغةُ اختيارِ مُفردةِ التّبليغ مادّةً وصيغةً:

دفـعُ تـوهُّـمِ تقصيرِ الرّسل في الإنذار والدّعوةِ

آثر النَّظمُ الكريمُ استعمالَ مُفردةِ التّبليغ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ﴾؛ وهي دالّةٌ على معنى الوصولِ إلى الشّيء، وبلوغِ مُنتهى المقصدِ وما يتبعُه من إيصالِ شيءٍ إلى آخرين، ونكتةُ ذلك بيانُ أنَّ هؤلاء الرّسلَ يبلِّغون رسالاتِ اللّه بكلِّ ما أوتوه من عزيمةٍ وقصدٍ، ولا يَتوانون عن ذلك أبدًا، وأنَّ ما أباحَه اللّه لهم لا يجعلُهم متهاونين في التّبليغِ الذي هو بلوغُ أقصى الشّيء، وأوثرت صيغةُ المضارع استحضارًا للحال الماضية، ولبيانِ أنّ الرّسلَ في أوقاتهم كانوا مُستمرّين في تبليغ رسالاتِ اللّه دونَما انقطاعٍ حتى انتقالِهم إلى الرّفيق الأعلى، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ أتْباعَهم عليهم أن يستمرّوا في تبليغ الرّسالة للنّاسِ.

غرضُ جمعِ كلمةِ ﴿رِسَٰلَٰتِ﴾:

جمعُ الرّسالاتِ باعتبارِ تعدّدِ الرُّسل لا باعتبار تعدّدِ الرّسالةِ

جمعَ لفظُ الرّسالات في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ﴾ باعتبار جمْعِ الرُّسل المُشار إليه في الجملتَين الموصولتَين ﴿ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾ و﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ﴾، ولأنَّهم ﷺ قد أُرسلوا في أوقاتٍ متفاوتةٍ إلى أممٍ مختلفةٍ، فصحَّ التّعبيرُ عن رسالاتِهم بصيغة

(1) السمين، الدر المصون: 9/ 127، والزمخشري، الكشاف: 3/ 544.

الجمعِ لهذا الاعتبار، وإلّا فإنَّ رسالةَ جميع الرّسل واحدةٌ من حيث الأصولُ، متنوعةٌ من حيث الفروعُ لاعتباراتٍ منها الزّمانُ والمكانُ واختلافُ المجتمعات.

فائدةُ إضافةِ ﴿رِسَٰلَٰتِ﴾ إلى اسم الجلالة:

الرّسالاتُ نازلةٌ منَ الله تعالى وتبليغُها لله تعالى

أضيفت كلمةُ ﴿رِسَٰلَٰتِ﴾ إلى اسم الجلالة ﴿رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ﴾ بمعنى (من) فهي رسالاتٌ منَ الله تعالى، أو بمعنى اللّام، فهي رسالاتٌ لله تعالى في التّبليغ والإيصال، فاجتمع فيها معنَى المصدرِ والغاية، وجمعُ المعنيَين منَ الإضافة هو الأولى بالمقام، فهي رسالاتٌ نازلةٌ منَ الله تعالى، وهي رسالات تُبلّغُ لأجل رضا الله تعالى.

نوعُ الواو ودلالتُها:

الواو في جملة ﴿وَيَخۡشَوۡنَهُۥ﴾ للعطفِ، عطف الجملة على جملة: ﴿يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ﴾؛ لبيانِ جمعهما بين وظيفة التبليغ، وعلة التبليغ وهي الخشية من الله تعالى.

نكتةُ اختيارِ مُفردةِ الخشية:

دقيقُ العلمِ يَدعو إلى عظيمِ الخشيةِ

أوثر التّعبيرُ بالخشية دون الخوف في قوله تعالى: ﴿وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ﴾؛ لأنَّ الخشيةَ تجمعُ بين الخوف والتّعظيم للمَخشيّ، وهذا لا يكونُ إلّا لله ﷻ، ولهذا قال: ﴿وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ﴾ أي: لا يُعظِّمون في خوفهم أحدًا سواه، وهو متّسقٌ مع ما ورد في الآيات السّابقة ﴿وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ﴾، فمُفردةُ الخشيةِ وردت في السّياق، كلِّه، وهي تدلُّ على دقيق علْمِ الرّسل بالله تعالى الذي دعاهم إلى خشيته دونَ سواه.

دلالةُ التّعبيرِ بصيغةِ المضارع:

أوثرت صيغةُ المضارع ﴿وَيَخۡشَوۡنَهُۥ﴾ لاستحضارِ الحالِ الماضيةِ، حيث كان الأنبياءُ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ في كلِّ مراحل حياتِهم مستمرّين على خشيتِهم لله، لا يَخْشَون أحدًا سواه.

دلالةُ إسنادِ الخشيةِ إلى الضّمير:

أُسند فعلُ الخشية ﴿وَيَخۡشَوۡنَهُۥ﴾ إلى ضمير الغائبِ دون الاسمِ الظّاهرِ؛ لمعرفة مرجعِ الضّمير، والإضمارُ هو الأصلُ؛ لأنّه مقتضى الظّاهرِ والحالِ، وللرّبط بين المتعاطفَين.

براعةُ عطفِ الجملِ المتقاربةِ الدّلالة:

الـتّرقّـي مـنَ الإخبار في الأولى إلى الـقـصـر في الثّانية

دلَّ عطفُ جملةِ ﴿وَلَا يَخۡشَوۡنَ﴾ على جملة: ﴿وَيَخۡشَوۡنَهُۥ﴾ على التّغايرِ الظّاهر، فالأولى إثباتٌ لخشية الله، والأخرى نفيٌ لخشيةِ مَن سواه، فاتَّحد الإثباتُ والنّفيُ في قضيّةٍ واحدةٍ، فنُزِّلت الثّانيةُ منزلةَ التّغاير مع الأولى، وإنِ اتّحدت في النّتيجة وهي إثباتُ خشيةِ الرّسل لله تعالى، فهو قريبٌ من معنى التّأكيد، فيكونُ التّغايرُ في الأسلوب، لإفادة التّرقّي منَ الإخبار في الأولى، إلى الحصْر والقصْر في الثّانية، فحصلَ التّأكيدُ لإثبات الأولى بنفْيِ الثّانية.

فنُّ بديعِ الجِناس:

بين جملتَيْ ﴿وَيَخۡشَوۡنَهُۥ﴾، و﴿يَخۡشَوۡنَ﴾ التي أكدّت فيها الثّانيةُ المنفيّةُ ما أفادتْه الأولى المُثبَتَةُ أن تأتيا على صورة بديعةٍ وهي الجناسُ، ليجتمع بديعُ النّظم وجمالُ النّغم، مع حسن المعنى.

غرضُ تنكيرِ ﴿أَحَدًا﴾:

جاء لفظُ ﴿أَحَدًا﴾ نكرةً في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ﴾ في سياق النّفي ليُفيد العمومَ، أي: لا يخشون أيَّ أحدٍ، والنّفيُ توطئةٌ لإثبات الخشيةِ لله وحده.

بلاغةُ القَصْر ودلالتُه:

نفيُ الخشيةِ عن كلِّ أحدٍ توطئةٌ إثباتِها لله الأحدِ

جاءتِ الآية على أسلوبِ القصرِ بطريقِ النّفي والاستثناء، وذلك في نفي خشيةِ الأنبياء أحدًا إلّا الله تعالى، وهي النّفيُ مع الاستثناء ﴿وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ﴾ تأكيدًا لعدم وقوعِ الخشيةِ منهم ﷺ لأيِّ أحدٍ سوى الله تعالى، فخشيتُهم مقصورةٌ على الله تعالى وحده، وهو

من قصْرِ الصّفة على الموصوف، وإيثارُ هذه الطّريق في القصر؛ لنفيِ كلِّ ما يُتصوّرُ أن يُخشى، وإثباتِ فعل الخشيةِ بعد ذلك لله تعالى وحدَه.

إيثارُ اسمِ الجلالة في القصر:

أوثر في جملة القصْر التّعبيرُ باسم الجلالة ﴿ٱللَّهَ﴾ دون غيره منَ الأسماء الحُسنى، لمناسبتِه لسياقِ إثباتِ الخشيةِ لله وحده، فالخشيةُ جلالٌ وجمال، وهما ركنا هذا الاسمِ الأعظمِ.

نوعُ الواو ودلالتُها:

الواوُ في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ استئنافيَّةٌ، والجملةُ مستأنفةٌ لتقرير أنَّ الله وحده هو الحقيقُ بالخشية، أو تكون معطوفةً على جملة ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾[1].

نكتةُ التّعبير بالفعلِ ﴿وَكَفَىٰ﴾:

لا كافيَ غيرُ الله يكفي النّاس ما يحتاجونَه ويكفيهم شرورَ خلْقِه

فعلُ ﴿وَكَفَىٰ﴾ مأخوذٌ منَ الاكتفاء أوَ الكِفاية، أي: ما فيه سدُّ الخلّة وبلوغُ المراد في الأمر[2]، و﴿وَكَفَىٰ﴾ متعدٍّ لواحد، وهو محذوفٌ تقديرُه: وكفاكم الله، وهذا لأنّ كفى في بعض المواضع قد تتعدّى إلى مفعولَين، وقد جعلها أبو البقاء هنا كذلك متعدّيةً إلى مفعولَين محذوفَين، والتّقدير: كفاك الله شرَّهم بدليل قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: 137][3]، وهذا ما لم يَستظهره السّمينُ هنا وقال: والظّاهرُ أنَّ معناها غيرُ معنى هذه[4].

دلالةُ الباء وإسنادِ الفعل لاسم الجلالة:

البـاءُ للتّأكيد ولبيانِ أنَّ كفايتَه سبحانه ليست ككفايةِ غيرِه

الباءُ الدّاخلة على الفاعل وهو اسم الجلالة ﴿بِٱللَّهِ﴾ للتّأكيد؛ "لأنَّ ما قُرنت به هو الفاعلُ حقيقةً لا مجازًا"[5]، وإنَّما دخلتِ الباءُ في

(1) صافي، الجدول في إعراب القرآن: 22/ 168.
(2) الراغب، المفردات: (كفى).
(3) العكبري، التبيان: 1/ 332.
(4) السمين، الدر المصون: 3/ 588.
(5) البقاعي، نظم الدرر: 5/ 199.

قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾؛ لأنَّه كان يتّصلُ اتِّصالَ الفاعل، وبدخول الباء اتَّصل اتّصالَ المضاف واتّصالَ الفاعل؛ لأنَّ الكفايةَ منه تعالى ليست كالكفاية من غيره، فضوعفَ لفظُها لمضاعفةِ معناها[1].

نكتةُ إظهارِ الاسمِ الجليل في موقع الإضمار:

أُظهر اسمُ الجلالة في مقام الإضمار في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ حيث تقدّمَ ذكرُه، لقصدِ أن تكون هذه الجملةُ جاريةً مجرَى المثَل والحِكمة[2]، مع ما في الاسم من توريث الهيبةِ.

دلالةُ وقوعِ ﴿حَسِيبًا﴾ تمييزًا في الفاصلة:

لا يُحاسبُ النّاسَ بالعدلِ المُطلقِ أحدٌ سوى الله تعالى

أوثر في فاصلة الآية قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ ختمُها باسم الحسيبِ دون غيره؛ لأنَّه لمّا ذكرَ من صفات الأنبياء أنّهم لا يخشون أحدًا إلّا الله، فقد اقتضى ذلك تحذيرَ من يُقيمون للنّاس وزنًا، فيخشونَهم كخشيةِ الله أو أشدَّ خشيةً أي: محاسبًا، و﴿حَسِيبًا﴾ منصوبٌ على التّمييز يدلُّ على ذلك صلاحيةُ دخول (من) عليه، وهي علامةُ التّمييز[3]، ووقع التّمييزُ ﴿حَسِيبًا﴾ فاصلةً حتى يتعيَّن به كونُ الله تعالى وحدَه هو المحاسبُ العدلُ، الذي يُجازي كلًّا بما يَستحقُّ؛ إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشرّ.

بلاغةُ جملةِ التّذييلِ:

من خشيَ الله حقَّ الخشيةِ كفاه

جاءت جملةُ التّذييل ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ تعليلًا للآيةِ، فلمّا ذكرَ أنَّ الخشيةَ لله تعالى وحدَه، ناسبَ أن يُعلّلَ ذلك بأنَّه هو تعالى الذي يكفي عبادَه المُتوكّلين عليه الذين يخشونَه ولا يخشونَ أحدًا سواه، فهي تعليلٌ لمعنى الخشية، فمن خشي الله وحدَه، كان كافيَه وحافظَه.

(1) السمين، الدر المصون: 3/ 587.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 43.
(3) السمين، الدر المصون: 3/ 587.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الإبلاغُ والإيصالُ:

الإبلاغُ إيصالٌ محكمٌ بتحقيق الغايةِ، والإيصالُ أعمُّ منَ الإبلاغِ

البلاغُ: أصلُ (بلغ) يدلُّ على الوُصولِ إلى الشَّيْءِ، تَقولُ بَلَغْتُ المَكانَ، إذا وصَلْتَ إلَيْهِ[1]، وقيل: البُلوغ والبَلاغ: الانتهاءُ إلى أقصى المقصدِ والمُنتهى، مكانًا كان أو زمانًا، أو أمرًا منَ الأمور المقدّرةِ[2].

والإبلاغُ أشدُّ اقتضاءً للمُنتهى إليه منَ الإيصال؛ لأنَّه يقتضي بلوغَ فهمِه وعقلِه كالبلاغة التي تصلُ إلى القلب، وقيل: الإبلاغُ اختصارُ الشّيء على جهة الانتهاء، ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: 6]، وبهذا يكون الإبلاغُ إيصالًا خاصًّا؛ لأنَّه إيصالٌ وانتهاءٌ إلى أقصى المقصد والمُنتهى، فيكون كلُّ إبلاغ إيصالًا وليس كلُّ إيصالٍ إبلاغًا.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بلغ).
(2) الراغب، المفردات: (بلغ).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والأربعون،
سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سَبإ الآية 12
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والأربعون، سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سَبإ الآية 12
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 45 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-98-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 45 : المجلد الخامس والأربعون، سورة الأحزاب من الآية 26 إلى سورة سَبإ الآية 12.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-98-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9766833 بتاريخ 2025/01/14م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»